كلية القانون

البرنامج الدراسي في الكلية

- البكالوريوس في العلوم القانونية
- الماجستير في العلوم القانونية
- الدكتوراه في العلوم القانونية

عميد الكلية / د. عبالرحيم الدادني

الجامعة الإسلامية بمينيسوتا
Islamic University of Minnesota

نبذة عن الكلية

كلية القانون كلية فتية، وهي إحدى أهم كليات الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، بالولايات المتحدة الأمريكية، أنشئت عام (2022) تقدم برامج أكاديمية ذات جودة عالية، في تخصصات قانونية، ودراسات مقارنة، مع إعطاء الاهتمام اللازم للدراسات المقارنة بين القوانين الوضعية الوطنية والدولية، بالإضافة المقارنات القانونية الشرعية، في جميع فروع القانون، وتعدّ خريجين قادرين على المنافسة والمشاركة بفاعلية في صنع مستقبل وطنهم وأمّتهم والإنسانية أجمع، وتضمّ الكلية نخبة متميّزة من أعضاء هيئة التدريس الملتزمين بتجويد العملية التعليمية، والبحث العلمي المواكب لمستجدّات العصر، وتحفيز الطلاب على التعلّم المستمرّ، والإسهام الإيجابي في تحقيق احتياجات مجتمعاتهم وتطلعاتهم، وتتميز بجودة برامجها الأكاديمية المبنية على الأصالة والمعاصرة والوسطية والاعتدال.

وتأخذ الكلية بنظام حديث في التعليم، وهو نظام التعليم عن بعد، وذلك لتسهيل العملية التعليمية وإتاحتها لجميع من يرغب فيها دون عوائق، خاصة بعد ما أخذ التعليم عن بعد مكانته وأصبح ملحاً بعد ما تبينت حاجة الإنسانية إليه في عصرنا الحالي واعتمدته في برامجها غالبية دول العالم، وتتيح الكلية لطلابها دراسة البرامج التالية: البكالوريوس في القانون، الماجستير في العلوم القانونية، الدكتوراه في العلوم القانونية .

كلمة رئيس قسم القانون

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وفضله على مخلوقاته بأن أرسل له خير الأنام، وحثه على طلب العلم والعمل.

وبعد،

يعمل قسم القانون بكوادره الأكاديمية والإدارية على توفير كامل متطلبات العملية التعليمية المثلى، ويسعى بكل جهده لتنمية مهارات الطلبة واطلاعهم على كل ما هو جديد في عالم القانون وتطبيقاته المختلفة.

إن القسم في سعيه المتواصل إلى تحقيق هدفه في بناء جيل قانوني مؤهل وكفؤ، فإنه يعمل أيضاً على مراجعة الخطط الدراسية – دائماً - سواء لطلبة البكالوريوس أو لطلبة الدراسات العليا، وتطويرها بما يتواءم مع المستجدات القانونية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي وذلك كي يكون خريج قسم القانون ملماً بقضايا عصره وبنفس الوقت حريصاً على تطوير قدراته القانونية في المستقبل والنهوض بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

وإيمانا من قسم القانون - في كلية الشريعة والقانون – الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، - بضرورة توفير بيئة دراسية سليمة ونموذجية وأخوية لطلابنا الأعزاء؛ نقوم في القسم بالعمل على تسهيل العملية التعليمية ومتابعة أحوال الطلاب ومراعاة ظروفهم التي قد تصعب عليهم العملية التعليمية.

عميد كلية القانون / د.عبدالرحيم الدادني

الرؤية

تسعى كلية القانون، إلى أن تكون قبلة الدراسات القانونية المتخصصة، والدراسات القانونية المقارنة، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ، وكذلك على مستوى جميع الثقافات والأعراق والطبقات ولأجناس، وجعل فرصة دراسة القانون متاحة للجميع، وتذليل الصعوبات أمام الطلاب والباحثين لتحقيق طموحاتهم.

الرسالة

تعميق المعرفة القانونية النظرية والمهارات العملية بما يلبي احتياجات سوق العمل في جميع الأقطار الوطنية، وكذلك سوق العمل الدولي، وإعداد خريجين مؤهلين علمياً، بما يتناسب وحاجات المجتمعات المحلية والدولية، متسلحين بالمعرفة القانونية العميقة للشأن الوطني والدولي ، والقدرة على تحليل النظريات في مختلف فروع القانون المختلفة، إلى جانب القدرة على التعامل مع التطبيقات القضائية والعملية في مجالات أعمالهم كمحامين ومستشارين وخبراء قانونيين، وكذلك تزويد الخريجين بالمعرفة الأساسية بوسائل البحث العلمي واستخدام مصادر المعرفة القانونية التي تسهل لهم إكمال دراستهم وأبحاثهم، لشق طريقهم إلى أعلى المناصب القيادية والعلمية.

الأهداف

تماشياً مع الأهداف العامة للجامعة الإسلامية بمنيسوتا، فإن الكلية ترمي لتحقيق الأهداف التالية:

- إتاحة فرص التعليم العالي والتخصص في ميدان القانون العام والخاص وجميع فروعهما، والعمل القضائي والإسهام في تزويد المجتمع بالمتخصصين والخبراء في جميع المجالات القانونية.
- تطوير المعرفة القانونية والشرعية القانونية عن طريق القيام بالبحث العلمي وتشجيعه سواء كان ذلك من قبل الطلاب الباحثين أو أعضاء هيئة التدريس في الكلية وتوظيف هذه البحوث لتطوير وحل مشكلات المجتمعات الإنسانية، وبيان مساهمة التشريع الإسلامي في تطوير المنظومة القانونية الوطنية والدولية، وبيان مدى قدرة أحكامه ومبادئه على حل القضايا المعاصرة الشائكة عند الاحتكام إليه.
- بناء شخصية الطالب بكل أبعادها المختلفة وفق منظومة القيم الإسلامية مع التأكيد على منهجية التفكير العلمي والانفتاح الإيجابي على جميع ما في الحضارات الإنسانية الأخرى، والعمل على التواصل والمبادرة والشعور بالمسؤولية والمساهمة في تطوير وتنمية مجتمعاتنا خاصة، والمجتمع الإنساني عموماً.
- فتح برامج الدراسات العليا في مختلف التخصصات القانونية ، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي وتشجيع الطلاب على الدراسات المقارنة في جميع المجالات خاصة المقارنة بالفقه الإسلامي.

الاهتمام بالدراسات القانونية المقارنة سواء على مستوى القوانين الوضعية أو المقارنة بين هذه القوانين وقوانين التشريع الإسلامي، والعمل على توجيه الطلاب الباحثين للعمل على نقل المعرفة من مصادرها المختلفة في الفقه الإسلامي ، والمصادر الأصلية للقانون الوضعي المقارن.

أهم مجالات التخصص في كلية القانون:

أولا – القانون العام:

ويعنى بدراسة القواعد التي تقوم على تنظيم العلاقات بين الأطراف التي تمتلك أحدها السلطة العامة أو كلاهما ، وفروعه الأساسية هي:

- القانون الدولي العام

وهو قانون عام خارجي، ويحكم وينظم العلاقات المختلفة بين أشخاص القانون الدولي ، وشؤون المنظمات الدولية، والقضاء الدولي، وأهم فروع القانون الدولي العام، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي البيئي، القانون الدولي الاقتصادي، القانون الدولي الإداري، القانون الدولي الجنائي، قانون اللجوء الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون التحكيم الدولي، وقانون المنظمات الدولية، والقانون الدولي للتنمية .

- القانون الدستوري

ويهتم بدراسة القوانين والقواعد المتعلقة بالأسس التي يعتمد عليها نظام الحكم والمبادئ التي تقوم عليها الدولة، وينظم علاقات السلطات داخل الدولة وعلاقات هذه السلطات بالشعب.

- القانون الإداري

يعمل على تنظيم نشاط السلطة التنفيذية لأداء الوظائف الإدارية وكيفية إدارتها للمرافق العامة، كما يتخصص هذا القانون بعلاقة الدولة بالموظفين، وتنظيم شؤونهم

- القانون المالي

يعمل على تنظيم الشؤون المالية للدولة كالميزانية العامة للدولة، وما يتعلق بالموارد والنفقات، كما يندرج تحته أيضاً قانون الأسواق المالية، وقانون المنافسة والقانون الجمركي

- القانون الجزائي

ويعني بدراسة القوانين التي تتعلق بالجرائم (الجنايات والجنح والمخالفات والعقوبات لكل منها) والقوانين المتعلقة بإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية.

ثانياً- القانون الخاص

ويعنى بدراسة القواعد والقوانين التي تقوم على تنظيم العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين الذين لا يمتلكون أي صفة سيادية، وكذلك مع الشخص الاعتباري لكن ليس بصفته صاحب سلطة أو سيادة، ويندرج تحت هذا القانون فروع عدة أهمها:

- القانون المدني

يعني بدراسة القوانين التي تحكم العلاقات فيما بين الأشخاص الطبيعيين والقوانين الخاصة بالعقود والالتزامات والملكية.

- القانون التجاري

هو قانون التجار والتجارة والشركات التجارية والمصارف والمعاملات المصرفية.

- قانون الأحوال الشخصية

يتعلق بقضايا الزواج والطلاق والوصية والإرث.

- قانون العمل

ويتعلق بتنظيم شؤون العمال وأرباب العمل.

آفاق ومجالات العمل بعد التخرج من قسمي القانون والشريعة والقانون:

بعد الحصول على البكالوريوس في كلية الحقوق فإن أبواب العمل تفتح للطالب على مصراعيها فلا توجد وزارة أو دائرة حكومية أو شركة أو أي فرع في مجال الأعمال إلا وتدخل فيه تخصص القانون ، وهنا نشير إلى عدد من الفرص للعمل لخريج قسم القانون وقسم الشريعة والقانون:

- العمل في المحاماة
- العمل في القضاء
- العمل كمستشار قانوني (الاستشارات القانونية) حتى عند الجهات العليا الدولة.
- العمل كموثق قانوني.
- العمل في وزارة العدل.
- العمل في وزارة الخارجية، في المجال الدبلوماسي وغيره.
- العمل في وزارة الداخلية، سواء في القسم المدني أو الشرطي

- العمل في وزارة المالية .
- العمل في وزارة الاقتصاد.
- العمل كمستشارين أو متصرفين في باقي جميع الوزارات والمصالح الحكومية.
- العمل في قطاع البنوك العام والخاص.
- العمل في القطاع المالي الوطني والدولي.
- العمل في جميع الشركات العامة والخاصة.
- الالتحاق بكلية الشرطة للتخرج فيها كضابط .
- العمل في التعليم .
- العمل في المنظمات الدولية والإقليمية .